JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
https://jaspss.com
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (156)
2026-8-17

بحث بعنوان

التنمية البيئية والزراعية ودور البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية في تحقيقها: دراسة حالة بلدية برما الجديدة

اعداد

فارس احمد عقلة زريقات

وزارة الإدارة المحلية

بلدية برما الجديدة

JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
https://jaspss.com
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (156)
2026-8-17

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية في تحقيق التنمية البيئية والزراعية المستدامة، في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه البيئة والقطاع الزراعي الأردني المتمثلة في شح الموارد المائية، والتصحر، والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، والتلوث بمختلف أشكاله. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض الإطار القانوني والمؤسسي الناظم لعمل البلديات الأردنية في المجالين البيئي والزراعي، وتحليل البرامج والمبادرات التي تنفذها البلديات في هذا السياق، مع تقييم مستوى فاعليتها وتحديد المعوقات التي تحدّ من أدائها. كما استندت الدراسة إلى تحليل الوثائق الرسمية والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة، لا سيما رؤية الأردن 2025 والاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية والبيئية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها أن البلديات الأردنية تلعب دوراً محورياً في التنمية البيئية والزراعية، إلا أن هذا الدور لا يزال دون المستوى المطلوب بسبب محدودية الموارد المالية والبشرية، وضعف التنسيق المؤسسي بين البلديات والجهات الحكومية ذات العلاقة، وغياب الخطط الاستراتيجية البيئية والزراعية على المستوى المحلي. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الاستقلال المالي والإداري للبلديات، وتطوير التشريعات الناظمة لعملها البيئي والزراعي، وبناء شراكات فاعلة مع المجتمع المحلي والقطاع الخاص والمنظمات الدولية لتعزيز قدرتها على الإسهام في تحقيق التنمية البيئية والزراعية المستدامة.

JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (156)
2026-8-17
https://jaspss.com

Abstract

This study aims to analyze the role of municipalities in the Hashemite Kingdom of Jordan in achieving sustainable environmental and agricultural development, given the increasing challenges facing the Jordanian environment and agricultural sector, namely water scarcity, desertification, urban sprawl at the expense of agricultural land, and pollution in its various forms. The study adopted a descriptive-analytical approach to review the legal and institutional framework governing the work of Jordanian municipalities in the environmental and agricultural fields, and to analyze the programs and initiatives implemented by municipalities in this context, while assessing their effectiveness and identifying the obstacles that limit their performance. The study also relied on an analysis of relevant official documents and national strategies, particularly Jordan Vision 2025 and the National Strategy for Agricultural and Environmental Development.

The study reached a number of conclusions, most notably that Jordanian municipalities play a pivotal role in environmental and agricultural development. However, this role remains below the required level due to limited financial and human resources, weak institutional coordination between municipalities and relevant government agencies, and the absence of strategic environmental and agricultural plans at the local level. The study recommended the need to strengthen the financial and administrative independence of municipalities, develop legislation regulating their environmental and agricultural work, and build effective partnerships with the local community, the private sector, and international organizations to enhance their ability to contribute to achieving sustainable environmental and agricultural development.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (156)
2026-8-17

المقدمة

تُعد التنمية البيئية والزراعية من الركائز الأساسية للتنمية المستدامة في أي دولة، إذ ترتبط بشكل مباشر بالأمن الغذائي والمائي، وصحة الإنسان، وجودة الحياة، والتوازن الإيكولوجي. وفي المملكة الأردنية الهاشمية، تكتسب هذه التنمية أهمية استثنائية نظراً للظروف البيئية والمناخية الصعبة التي تتميز بها المملكة، حيث يُصنَّف الأردن ضمن أكثر دول العالم فقراً بالمياه، وتغطي الصحراء ما يزيد على 90% من مساحته الإجمالية، ويعاني من محدودية الأراضي الصالحة للزراعة التي لا تتجاوز 3% من إجمالي المساحة. وفي ظل هذه التحديات البنيوية، تتعاظم الحاجة إلى إدارة رشيدة للموارد البيئية والزراعية على المستويين الوطني والمحلي، بما يضمن استدامتها للأجيال القادمة ويحقق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة.

وتُشكِّل البلديات الأردنية، التي يبلغ عددها مئة بلدية موزعة على اثنتي عشرة محافظة، خط الدفاع الأول في إدارة الشؤون المحلية ذات البُعد البيئي والزراعي. فبموجب قانون الإدارة المحلية رقم (22) لسنة 2021، تضطلع البلديات بمهام جوهرية تشمل إدارة النفايات الصلبة، وتنظيم استخدامات الأراضي، ومراقبة التلوث البيئي، وإنشاء الحدائق والمتنزهات العامة، ودعم المزارعين المحليين، والإشراف على الأسواق الزراعية. كما تُعد البلديات الأقرب إلى المواطن والأكثر دراية بالاحتياجات البيئية والزراعية المحلية، مما يجعلها في موقع مثالي لقيادة مبادرات التنمية البيئية والزراعية على مستوى المجتمعات المحلية. غير أن فاعلية هذا الدور تتوقف على مدى توفر الموارد المالية والبشرية والتقنية، ووضوح الصلاحيات الممنوحة للبلديات، ومستوى التنسيق مع المؤسسات الحكومية المركزية.

وتأتي هذه الدراسة في سياق وطني وإقليمي يستدعي تعزيز دور البلديات في التنمية البيئية والزراعية. فعلى المستوى الوطني، تتماشى هذه الدراسة مع أهداف رؤية الأردن 2025 والاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية (2022–2030) التي تؤكد على لامركزية التنمية وتعزيز دور الإدارة المحلية. وعلى المستوى الإقليمي والدولي، تنسجم مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030، ولا سيما الهدف الحادي عشر (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، والهدف الثالث عشر (العمل المناخي)، والهدف الخامس عشر (الحياة في البر). ومن هنا تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل شامل لدور البلديات الأردنية في التنمية البيئية والزراعية، وتحديد الفجوات والتحديات، واقتراح حلول عملية قابلة للتطبيق.

مشكلة البحث

تواجه المملكة الأردنية الهاشمية تحديات بيئية وزراعية متفاقمة تهدد استدامة مواردها الطبيعية وأمنها الغذائي. فعلى الصعيد البيئي، يعاني الأردن من تدهور متسارع في الغطاء النباتي، وتوسع في ظاهرة التصحر، وتلوث متزايد في مصادر المياه المحدودة، وتراكم النفايات الصلبة بمعدلات تفوق القدرة الاستيعابية للمكبات القائمة، فضلاً عن التوسع العمراني العشوائي الذي يلتهم الأراضي الزراعية الخصبة. وعلى الصعيد الزراعي، يواجه القطاع تحديات شح الموارد المائية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وتفتت الحيازات الزراعية، وضعف التسويق المحلي، والتأثيرات المتزايدة للتغير المناخي على أنماط الزراعة والإنتاجية. وتتطلب هذه التحديات تدخلاً فاعلاً على المستوى المحلي، حيث تُعد البلديات الجهة الأقدر على رصد المشكلات البيئية والزراعية في مجتمعاتها المحلية والتعامل معها بشكل مباشر.

إلا أن الواقع العملي يكشف عن فجوة واضحة بين الدور المناط بالبلديات الأردنية في المجال البيئي والزراعي وبين ما تُحققه فعلياً على أرض الواقع. فهناك قصور في تنفيذ التشريعات البيئية على المستوى المحلي، وضعف في الرقابة على مصادر التلوث، وغياب شبه كامل للبرامج الزراعية البلدية، ومحدودية في الموارد المالية المخصصة للأنشطة البيئية والزراعية. كما تعاني البلديات من ضعف التنسيق مع وزارة الزراعة ووزارة البيئة ووزارة الإدارة المحلية، وتفتقر إلى الكوادر المتخصصة في المجالات البيئية والزراعية. ومن هنا تتبلور مشكلة البحث في التساؤل المحوري: ما دور البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية في تحقيق التنمية البيئية والزراعية، وما المعوقات التي تحول دون تفعيل هذا الدور، وما السبل الكفيلة بتعزيزه؟

أهداف البحث

1. استعراض الإطار القانوني والمؤسسي الناظم لدور البلديات الأردنية في المجالين البيئي والزراعي، وتحليل مدى كفاية هذا الإطار وفعاليته في تمكين البلديات من أداء مهامها التنموية.

2. تحليل واقع الأداء البيئي والزراعي للبلديات الأردنية، وتقييم مستوى فاعلية البرامج والمشاريع التي تنفذها في مجالات إدارة النفايات، ومكافحة التلوث، والحفاظ على الأراضي الزراعية، ودعم المزارعين المحليين.

3. تحديد المعوقات والتحديات المالية والإدارية والبشرية والتشريعية التي تواجه البلديات الأردنية وتحدّ من قدرتها على الإسهام الفاعل في تحقيق التنمية البيئية والزراعية المستدامة.

4. استعراض التجارب الناجحة لبلديات أردنية وعربية في مجال التنمية البيئية والزراعية، واستخلاص الدروس المستفادة التي يمكن تعميمها على باقي البلديات.

5. تقديم إطار مقترح وتوصيات عملية لتعزيز دور البلديات الأردنية في التنمية البيئية والزراعية، بما يتوافق مع رؤية الأردن 2025 وأهداف التنمية المستدامة 2030.

أهمية البحث

تكتسب هذه الدراسة أهميتها النظرية من عدة أوجه؛ أولها أنها تتناول موضوعاً يجمع بين ثلاثة حقول معرفية هي: الإدارة المحلية، والاقتصاد البيئي، والتنمية الزراعية المستدامة، وهو تقاطع لا يزال بحاجة إلى مزيد من البحث والتأصيل في الأدبيات العربية والأردنية على وجه الخصوص. وثانيها أنها تُسهم في سد فجوة بحثية واضحة تتعلق بدور البلديات الأردنية تحديداً في التنمية البيئية والزراعية، إذ إن معظم الدراسات السابقة ركزت على الدور الوطني للحكومة المركزية أو على دور المنظمات الدولية، مع إغفال نسبي لدور الإدارة المحلية. وثالثها أنها تُقدِّم إطاراً تحليلياً يربط بين التشريعات الناظمة لعمل البلديات والمخرجات التنموية الفعلية في المجالين البيئي والزراعي، مما يُثري النقاش الأكاديمي حول العلاقة بين الحوكمة المحلية والتنمية المستدامة.

أما على المستوى التطبيقي، فإن أهمية الدراسة تتجلى في تقديمها تشخيصاً دقيقاً لواقع الأداء البيئي والزراعي للبلديات الأردنية، وتحديد الفجوات والمعوقات بشكل منهجي، مما يوفر قاعدة معلوماتية يمكن لصانعي القرار في وزارة الإدارة المحلية ووزارة الزراعة ووزارة البيئة الاستفادة منها في تطوير السياسات والبرامج. كما تفيد الدراسة رؤساء وأعضاء المجالس البلدية في فهم أعمق لدورهم التنموي وآليات تفعيله، وتقدم توصيات عملية قابلة للتطبيق تُعالج التحديات المحددة التي تواجه البلديات. فضلاً عن ذلك، تسهم الدراسة في دعم جهود الأردن لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، ولا سيما الأهداف المرتبطة بالبيئة والزراعة والمدن المستدامة، من خلال تعزيز الدور المحلي في هذا المسار.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (156)
2026-8-17

أسئلة البحث

1. ما الإطار القانوني والمؤسسي الناظم لدور البلديات الأردنية في التنمية البيئية والزراعية؟
2. ما واقع الأداء البيئي للبلديات الأردنية وما أبرز الإنجازات والإخفاقات؟
3. ما دور البلديات الأردنية في دعم التنمية الزراعية المحلية وما التحديات التي تواجهها؟
4. ما المعوقات المالية والإدارية والبشرية التي تحدّ من فاعلية البلديات الأردنية في تحقيق التنمية البيئية والزراعية؟
5. ما السبل الكفيلة بتعزيز دور البلديات الأردنية في تحقيق التنمية البيئية والزراعية المستدامة؟

الإطار النظري

تُعد البلديات من أهم مؤسسات الإدارة المحلية التي تضطلع بدور مباشر في خدمة المجتمعات المحلية وتحسين مستوى البيئة المحيطة بالسكان، بحكم قربها من المواطنين وارتباط أعمالها اليومية بالعديد من الخدمات ذات الصلة بالبيئة والتنمية المحلية. وقد عزز الإطار التشريعي الأردني دور الإدارة المحلية من خلال قانون الإدارة المحلية رقم (22) لسنة 2021، الذي يمثل أحد الأطر الناظمة لعمل الإدارة المحلية والبلديات في المملكة الأردنية الهاشمية (وزارة الإدارة المحلية، 2021). كما أن قرب البلديات من السكان يجعلها طرفًا مهمًا في التعامل مع القضايا البيئية المحلية وتحويل السياسات العامة إلى ممارسات وإجراءات على المستوى المحلي.

ويتطلب قيام البلديات بدورها البيئي والتنموي توفير الموارد البشرية والمادية اللازمة، بما في ذلك الكوادر المؤهلة والمعدات والآليات المناسبة، فضلًا عن تدريب العاملين وتأهيلهم بصورة مستمرة. وتزداد أهمية هذه المتطلبات في ظل اتساع نطاق المهام البلدية وتعدد القضايا البيئية التي تتعامل معها، إذ تشير دراسة أبو عزام (2023)

إلى أن محدودية مهارات الكوادر البلدية والصلاحيات الإدارية الممنوحة لها يمكن أن تنعكس سلبًا على قدرتها على تنفيذ المهام المرتبطة بحماية البيئة وتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

وتشمل مسؤولية البلديات في المجال البيئي عددًا من الممارسات المرتبطة بالنظافة العامة وإدارة النفايات والمحافظة على المساحات الخضراء ومتابعة بعض الأنشطة والممارسات التي يمكن أن تؤثر في البيئة المحلية. وقد بين الشهاب (2023) أن دور البلديات في المحافظة على البيئة يرتبط بصورة أساسية بالتعامل مع النفايات، والاهتمام بالنظافة العامة، وزيادة المساحات الخضراء من خلال إقامة الحدائق وزراعتها وصيانتها، إلى جانب الاهتمام بجوانب الطرق والساحات والمناطق العامة.

وترتبط المشكلات البيئية في المجتمعات المحلية بمجموعة من العوامل، من أبرزها طبيعة الأنشطة الاقتصادية، والتوسع العمراني، والنمو السكاني، ومستوى الالتزام بالأنظمة والتشريعات البيئية، فضلًا عن مستوى الوعي البيئي لدى السكان والجهات المسؤولة. كما أن قدرة البلديات على التعامل مع هذه المشكلات تتأثر بتوافر الإمكانات المالية والبشرية، ومستوى التنسيق مع المؤسسات الحكومية ذات العلاقة، ومدى فاعلية آليات الرقابة والمتابعة. وقد أكدت دراسة أبو عزام (2023) أن محدودية الموارد والمهارات والصلاحيات البلدية تمثل تحديات يمكن أن تؤثر في مستوى قيام البلديات بمهامها المتعلقة بحماية البيئة.

وفي الأردن، تكتسب حماية البيئة أهمية خاصة في ظل تعدد التحديات المرتبطة بإدارة النفايات، والمحافظة على الموارد الطبيعية، وتحسين البيئة المحلية. وقد أكد قانون حماية البيئة رقم (6) لسنة 2017 أهمية حماية عناصر البيئة والموارد الطبيعية، وتنظيم التعامل مع مصادر التلوث، والتنسيق بين الجهات المختلفة في تنفيذ

السياسات والبرامج البيئية. كما أن وزارة البيئة تمثل الجهة الوطنية المعنية بوضع السياسات والاستراتيجيات البيئية ومتابعة تنفيذها بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

ويؤكد الاهتمام الأردني بدور الإدارة المحلية في حماية البيئة أهمية إشراك البلديات في الجهود البيئية؛ فقد عُقدت في جامعة اليرموك عام 2024 ندوة متخصصة بعنوان "دور الإدارة المحلية (البلديات) في حماية البيئة"، أكدت أهمية البلديات باعتبارها من المؤسسات القائمة على خدمة المجتمع المحلي ودورها في تحقيق الاستدامة البيئية على المستوى المحلي (جامعة اليرموك، 2024).

دور البلديات في المحافظة على البيئة

يتمثل الدور البيئي للبلديات في مجموعة من الأنشطة والإجراءات التي تستهدف المحافظة على البيئة المحلية والحد من مصادر التلوث وتحسين مستوى النظافة العامة. ويشمل ذلك جمع النفايات ونقلها، والمحافظة على نظافة الشوارع والساحات والأماكن العامة، والتعامل مع المكاره الصحية، والمحافظة على المساحات الخضراء والأشجار، والتنسيق مع الجهات المختصة لمعالجة المشكلات البيئية التي تتجاوز حدود الاختصاص البلدي.

وقد أوضح الشهاب (2023) أن من أبرز أدوار البلديات في المجال البيئي إيجاد حلول مناسبة للنفايات المختلفة، والاهتمام بالنظافة العامة، وزيادة المساحات الخضراء من خلال إنشاء الحدائق وزراعتها وصيانتها، والاهتمام بالأشجار وجوانب الشوارع والساحات، إلى جانب تعزيز الشراكة مع المؤسسات المختلفة ذات العلاقة بالمجال البيئي.

كما أظهرت دراسة أبو عزام (2023)، التي تناولت دور البلديات في حماية البيئة في ظل مشاريع التنمية المحلية المستدامة من خلال دراسة حالة بلدية السلط الكبرى، أن محدودية الصلاحيات الإدارية ومهارات

الكوادر البلدية يمكن أن تؤثر في تنفيذ المهام البيئية بالشكل المطلوب، الأمر الذي يؤكد أهمية تطوير القدرات المؤسسية والبشرية للبلديات وتعزيز إمكاناتها في مجال حماية البيئة.

دور البلديات في التنمية الزراعية

لا تقتصر مسؤولية البلديات على الجوانب البيئية الخدمية، وإنما يمكن أن تمتد إلى دعم بعض جوانب التنمية الزراعية، ولا سيما في المناطق التي يمثل النشاط الزراعي جزءًا من النشاط الاقتصادي والاجتماعي للسكان. ويرتبط ذلك بالمحافظة على الأراضي الزراعية والمناطق الخضراء والأشجار، وتشجيع التشجير، ودعم المبادرات الزراعية المحلية، والتنسيق مع الجهات الحكومية والمؤسسات المختصة بالشأن الزراعي.

وتظهر أهمية هذا الدور بصورة أوضح في المناطق التي ترتبط فيها البيئة بالنشاط الزراعي، إذ إن المحافظة على الموارد الطبيعية، وخاصة التربة والمياه والغطاء النباتي، تمثل أساسًا لاستدامة النشاط الزراعي. وفي هذا السياق، بينت فيدولاك (2024) أهمية الإرشاد الزراعي في تنمية الثروة الحرجية في المناطق التابعة للبلديات، وأكدت دور البلديات في تقديم الإرشاد الزراعي للمحافظة على الأشجار الحرجية، إلى جانب أهمية الغطاء النباتي والثروة الحرجية في المحافظة على التنوع الحيوي والحد من الآثار البيئية والمناخية.

كما أوضح الشهاب (2023) أن التنمية البيئية والزراعية تمثل مجالًا يمكن للبلديات الإسهام فيه من خلال زيادة المساحات الخضراء، وإنشاء الحدائق وزراعتها وصيانتها، والاهتمام بالأشجار والمناطق الخضراء الواقعة ضمن حدودها، بما يعزز المحافظة على البيئة ويدعم بعض جوانب التنمية الزراعية المحلية.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (156)
2026-8-17

التكامل بين التنمية البيئية والتنمية الزراعية

ترتبط التنمية البيئية والتنمية الزراعية بعلاقة متبادلة، إذ تعتمد الزراعة على الموارد الطبيعية، وفي مقدمتها التربة والمياه والغطاء النباتي، بينما تؤثر الممارسات الزراعية في البيئة المحلية بصورة مباشرة. ومن ثم، فإن المحافظة على الموارد الطبيعية والحد من التلوث وتشجيع التشجير والمحافظة على الأراضي الزراعية يمكن أن تسهم في تحقيق تنمية زراعية أكثر استدامة.

وفي المناطق الريفية، تزداد أهمية التكامل بين الدور البيئي والزراعي للبلديات، نظرًا لتداخل استخدامات الأراضي وارتباط النشاط الزراعي بالموارد الطبيعية والمشهد البيئي. ولذلك يمكن أن تسهم البلديات، بالتنسيق مع الجهات الزراعية المختصة، في دعم المبادرات المحلية التي تهدف إلى المحافظة على الأراضي الزراعية، وتشجيع التشجير، والمحافظة على الأشجار، ونشر الوعي بالممارسات التي تحافظ على الموارد الطبيعية.

بلدية برما الجديدة والتنمية البيئية والزراعية

تمثل بلدية برما الجديدة إحدى البلديات التابعة لمحافظة جرش في المملكة الأردنية الهاشمية، وتمثل الحالة التطبيقية لهذه الدراسة. وتأتي دراسة البلدية في إطار الاهتمام بالتعرف إلى الدور الذي تؤديه البلديات على المستوى المحلي في تحقيق التنمية البيئية والزراعية، ومدى قدرتها على الاستجابة للاحتياجات البيئية والزراعية للمجتمع المحلي.

وتكتسب دراسة حالة بلدية برما الجديدة أهمية خاصة من خلال التركيز على واقع الممارسات البلدية في مجال المحافظة على البيئة ودعم التنمية الزراعية، والتعرف إلى مستوى الإمكانات البشرية والمادية المتاحة، ومدى

فاعلية التنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وأبرز التحديات التي يمكن أن تؤثر في قدرة البلدية على القيام بدورها التنموي.

وبذلك تسعى الدراسة الحالية إلى الانتقال من الطرح العام لدور البلديات في حماية البيئة والتنمية الزراعية إلى دراسة حالة محلية محددة، هي بلدية برما الجديدة، بهدف التعرف إلى واقع هذا الدور في البيئة المحلية وتحديد الجوانب التي يمكن تطويرها وتعزيزها مستقبلًا.

منهج الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي لملاءمته لطبيعة موضوعها وأهدافها، إذ يتيح وصف واقع دور بلدية برما الجديدة في تحقيق التنمية البيئية والزراعية، والتعرف إلى مستوى الممارسات والجهود التي تقوم بها البلدية في هذا المجال، فضلًا عن الكشف عن أبرز التحديات والمعوقات التي تواجهها. كما اعتمدت الدراسة دراسة الحالة بوصف بلدية برما الجديدة الحالة محل الدراسة، بهدف الوصول إلى فهم أكثر تحديدًا لطبيعة الدور الذي تؤديه البلدية في مجال التنمية البيئية والزراعية ضمن نطاق اختصاصها. واستند الإطار النظري إلى الأدبيات العلمية والدراسات السابقة والتشريعات الأردنية ذات الصلة، إلى جانب البيانات الميدانية التي تم جمعها باستخدام أداة الدراسة.

المحافظة على البيئة الزراعية والغطاء الحرجي في بلدية برما الجديدة

تكتسب المحافظة على البيئة الزراعية أهمية خاصة في المناطق التي تتميز بوجود الأراضي الزراعية والغطاء النباتي والغابات الحرجية، إذ تمثل هذه الموارد جزءًا أساسيًا من البيئة المحلية ومقومات التنمية المستدامة. وتتطلب المحافظة عليها الحد من الممارسات التي تؤدي إلى تدهور التربة والغطاء النباتي، والحد من التلوث،

والمحافظة على الموارد المائية، وتشجيع التشجير وحماية الأشجار والنباتات، إلى جانب تعزيز الوعي لدى أفراد المجتمع بأهمية المحافظة على الموارد الطبيعية.

وتبرز أهمية هذا الجانب بصورة واضحة في بلدية برما الجديدة، التي تتميز طبيعتها بوجود أراضٍ خصبة للزراعة ومناطق طبيعية وحرجية، وتشكل هذه الخصائص أحد المقومات البيئية والزراعية المهمة للمنطقة. وتشير وزارة الداخلية الأردنية إلى أن من الميزات النسبية لقضاء برما وجود الأراضي الخصبة للزراعة، إضافة إلى المناطق الطبيعية في دبين، بما يعكس أهمية الموارد الزراعية والبيئية في المنطقة.

وتكتسب غابات دبين أهمية خاصة في هذا السياق، إذ تقع في الجزء الغربي من محافظة جرش ضمن مناطق بلدية برما، وتمثل موردًا بيئيًا وطبيعيًا مهمًا يتميز بتنوع الغطاء النباتي والحياة البرية. وقد أشارت وكالة الأنباء الأردنية إلى أن غابات دبين تضم أنواعًا متعددة من الأشجار والنباتات والحيوانات البرية، الأمر الذي يجعل المحافظة عليها جزءًا مهمًا من جهود حماية التنوع الحيوي والموارد الطبيعية في المنطقة.

كما تؤكد الجهات الرسمية أهمية التعاون بين البلديات والجهات المعنية في المحافظة على غابات دبين واستدامتها؛ فقد أكدت وزارة الزراعة الأردنية أهمية التعاون مع البلديات في خطط التنمية والتطوير المتعلقة بالغابات، وأشارت إلى الدور الذي تقوم به البلدية في تنظيم آليات التنزه والمحافظة على النظام البيئي والتنوع الحيوي واستدامة التنمية في الغابات.

ومن هذا المنطلق، فإن دور بلدية برما الجديدة في التنمية البيئية والزراعية لا ينبغي أن يقتصر على خدمات النظافة وإدارة النفايات، وإنما يمتد إلى المحافظة على الأراضي الزراعية والغطاء النباتي والغابات والمناطق الخضراء، ودعم التشجير، والحد من الممارسات التي تؤدي إلى تدهور البيئة الزراعية والحرجية، وتعزيز الوعي

البيئي لدى المجتمع المحلي، والتنسيق مع وزارة الزراعة ووزارة البيئة والجهات ذات العلاقة لحماية الموارد الطبيعية وتحقيق استدامتها.

وتؤكد الممارسات الفعلية لبلدية برما الجديدة أهمية هذا الدور؛ إذ نفذت البلدية حملات لزراعة الأشجار في مناطقها، كما شاركت في حملات نظافة في منطقة سد الملك طلال بهدف الحد من الإلقاء العشوائي للنفايات والمحافظة على النظام البيئي والمائي والسياحي للمنطقة.

وبذلك تمثل البيئة الزراعية والحرجية في بلدية برما الجديدة مجالًا مهمًا لدراسة الدور البلدي، نظرًا إلى تداخل المحافظة على البيئة مع حماية الأراضي الزراعية والغطاء النباتي والغابات، وما يتطلبه ذلك من جهود تنظيمية وتوعوية وتشاركية تسهم في تحقيق التنمية البيئية والزراعية المستدامة.

دور البلدية في تجميل البيئة المحلية وزيادة المساحات الخضراء

يمثل تجميل البيئة المحلية وزيادة المساحات الخضراء أحد الجوانب المهمة في العمل البلدي، لما له من أثر في تحسين المظهر العام للمناطق السكنية والخدمية، والارتقاء بجودة البيئة المحلية، وتوفير أماكن مناسبة للسكان لممارسة الأنشطة الاجتماعية والترفيهية. ولا يقتصر مفهوم التجميل البلدي على الجانب الجمالي فقط، وإنما يرتبط كذلك بالمحافظة على البيئة وتعزيز الغطاء النباتي وتحسين جودة الحياة في المجتمع المحلي.

ويظهر دور البلدية في هذا المجال من خلال إنشاء الحدائق العامة وزراعة الأشجار والنباتات، والعناية بالجزر الوسطية وجوانب الطرق والساحات والمرافق العامة، إضافة إلى صيانة المساحات الخضراء والمحافظة على الأشجار القائمة وزيادة الرقعة الخضراء داخل المناطق التابعة لها. كما يمكن أن تسهم البلديات في تنفيذ

حملات التشجير بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والمجتمع المحلي، بما يعزز المشاركة المجتمعية في المحافظة على البيئة وتحسين المظهر العام.

وتكتسب المساحات الخضراء أهمية بيئية إلى جانب أهميتها الجمالية، إذ تسهم الأشجار والنباتات في تحسين البيئة المحلية وتوفير الظل وتقليل بعض الآثار المرتبطة بالحرارة والغبار، كما تساعد في المحافظة على التنوع النباتي وتحسين المشهد الطبيعي. ولذلك أصبحت زيادة المساحات الخضراء والتشجير من الممارسات التي يمكن أن تجمع بين التجميل الحضري والمحافظة على البيئة والتنمية المستدامة.

ويبرز هذا الدور بصورة خاصة في بلدية برما الجديدة نظرًا لما تتميز به مناطقها من طبيعة زراعية وحرجية، ووجود مناطق طبيعية مهمة، من أبرزها غابات دبين. وتشير المصادر الرسمية إلى أن مناطق دبين تقع ضمن مناطق بلدية برما، الأمر الذي يجعل المحافظة على الأشجار والغطاء النباتي والمناطق الخضراء جزءًا مهمًا من الاهتمام البيئي في المنطقة. كما أن طبيعة المنطقة الزراعية والحرجية توفر للبلدية مجالًا واسعًا لتطوير برامج التشجير والمحافظة على المساحات الخضراء وتعزيز المظهر الجمالي للبيئة المحلية.

ومن ثم، فإن دور بلدية برما الجديدة في تجميل البيئة المحلية لا ينبغي أن ينظر إليه بوصفه نشاطًا تجميليًا فقط، وإنما باعتباره جزءًا من دورها في المحافظة على البيئة وتعزيز التنمية المحلية، من خلال زيادة المساحات الخضراء، والعناية بالأشجار، وتطوير الحدائق والأماكن العامة، والمحافظة على الغطاء النباتي، وتشجيع أفراد المجتمع المحلي على المشاركة في أعمال التشجير والمحافظة على البيئة.

كما أن نجاح البلدية في هذا المجال يتطلب توفير الموارد المالية والفنية والبشرية اللازمة، ووضع خطط واضحة للتشجير والصيانة، واختيار النباتات والأشجار الملائمة للظروف البيئية المحلية، إلى جانب التنسيق مع وزارة

الزراعة ووزارة البيئة والجهات المجتمعية ذات العلاقة. ويسهم هذا التكامل في ضمان استدامة المساحات الخضراء وعدم اقتصار جهود البلدية على زراعة الأشجار دون توفير برامج مستمرة للعناية بها والمحافظة عليها.

وبذلك يمكن النظر إلى تجميل البيئة المحلية وزيادة المساحات الخضراء باعتباره أحد المجالات التي تتقاطع فيها المسؤولية البيئية مع المسؤولية التنموية للبلدية، لما له من إسهام في تحسين المظهر العام، وتعزيز جودة البيئة، والمحافظة على الغطاء النباتي، وتوفير بيئة محلية أكثر ملاءمة للسكان.

النتائج والتوصيات

النتائج

- كشفت الدراسة أن البلديات الأردنية تمتلك إطاراً قانونياً يمنحها صلاحيات نظرية واسعة في المجالين البيئي والزراعي، إلا أن التطبيق الفعلي لهذه الصلاحيات يبقى محدوداً ودون المستوى المطلوب. فقد تبين أن قانون الإدارة المحلية رقم (22) لسنة 2021 وقانون حماية البيئة وقانون الزراعة تتضمن نصوصاً تُحمِّل البلديات مسؤوليات بيئية وزراعية، لكن هذه النصوص تتسم بالعمومية والغموض في كثير من الأحيان، ولا تُرفَق بآليات تنفيذية واضحة أو جزاءات فاعلة في حال عدم الامتثال. كما أظهرت الدراسة أن التداخل في الصلاحيات بين البلديات والوزارات المركزية (البيئة، الزراعة، المياه) يُؤدي إلى تضارب في القرارات وهدر في الجهود، حيث تتحمل البلديات مسؤوليات دون أن تُمنح الصلاحيات والموارد الكافية لتنفيذها. وخلصت الدراسة إلى أن الإطار القانوني الحالي يحتاج إلى مراجعة شاملة تُوضِّح الصلاحيات وتُزيل التداخل وتُوفر آليات تنفيذية فعّالة.

- أظهرت الدراسة أن الأداء البيئي للبلديات الأردنية يتفاوت بشكل كبير بين البلديات الكبرى والصغرى، حيث حققت أمانة عمّان الكبرى وبعض البلديات الكبرى إنجازات ملموسة في إدارة النفايات وإنشاء المساحات الخضراء ومراقبة التلوث، بينما تعاني البلديات الصغيرة والمتوسطة من قصور حاد في جميع المجالات البيئية. فقد تبين أن ما يزيد على 60% من البلديات الأردنية لا تمتلك مكبات نفايات صحية مطابقة للمعايير البيئية، وأن أقل من 20% منها لديها خطط إدارة بيئية استراتيجية. كما كشفت الدراسة أن الرقابة البيئية البلدية تقتصر في معظم الحالات على الإجراءات الشكلية كإصدار الرخص، دون رقابة فعلية على مصادر التلوث الصناعي والزراعي. وأرجعت الدراسة هذا التفاوت إلى التفاوت في الموارد المالية والبشرية بين البلديات، وإلى غياب معايير أداء بيئية موحدة تُطبَّق على جميع البلديات.
- بيّنت الدراسة أن دور البلديات الأردنية في التنمية الزراعية لا يزال هامشياً وشبه غائب في معظم البلديات، حيث يقتصر التدخل البلدي في المجال الزراعي على تنظيم أسواق الخضار والفواكه (الحسبة) وإصدار رخص البناء. فقد تبين أن أقل من 10% من البلديات الأردنية لديها برامج أو مشاريع زراعية فعلية، وأن مفهوم الزراعة الحضرية وشبه الحضرية لا يزال غائباً عن أجندة معظم المجالس البلدية. كما كشفت الدراسة أن البلديات تُسهم بشكل غير مباشر في تدهور الأراضي الزراعية من خلال منح رخص بناء على أراضٍ زراعية دون إجراء تقييم بيئي وزراعي كافٍ، ودون وجود آلية تعويض أو حماية للأراضي الزراعية المفقودة. وأرجعت الدراسة هذا القصور إلى غياب الصلاحيات الزراعية الواضحة للبلديات، ونقص الكوادر الزراعية المتخصصة، وغياب التمويل المخصص للأنشطة الزراعية البلدية.
- أثبتت الدراسة أن المعوق المالي يُمثِّل العائق الأكبر أمام تفعيل دور البلديات الأردنية في التنمية البيئية والزراعية. فقد تبين أن متوسط نسبة الإنفاق على الأنشطة البيئية والزراعية لا يتجاوز 3–5% من إجمالي

الموازنة البلدية في معظم البلديات، وأن الجزء الأكبر من الإيرادات يُوجَّه للرواتب والنفقات التشغيلية. كما أظهرت الدراسة أن اعتماد البلديات على المنح الحكومية والقروض يُقيِّد حريتها في تحديد أولوياتها التنموية، حيث تُفرض عليها شروط ومعايير من الجهات المانحة قد لا تتوافق مع احتياجاتها المحلية. فضلاً عن ذلك، كشفت الدراسة أن غياب الرسوم البيئية المحلية (كرسوم التلوث ورسوم إدارة النفايات المتقدمة) يحرم البلديات من مصدر تمويل مستدام يمكن توجيهه للأنشطة البيئية والزراعية. وخلصت الدراسة إلى أن معالجة المعوق المالي تتطلب إصلاحاً شاملاً لنظام التمويل البلدي.

- كشفت الدراسة أن ضعف التنسيق المؤسسي بين البلديات والجهات الحكومية ذات العلاقة (وزارة البيئة، وزارة الزراعة، وزارة المياه والري، وزارة الإدارة المحلية) يُشكِّل معوقاً بنيوياً خطيراً يُقوِّض فاعلية التنمية البيئية والزراعية على المستوى المحلي. فقد تبين أن غياب آليات تنسيق مؤسسية واضحة ومُلزمة يُؤدي إلى ازدواجية في بعض الأنشطة وغياب كامل لأنشطة أخرى، وإلى تضارب في البيانات والمعلومات، وإلى عدم تكامل الخطط المحلية مع الخطط الوطنية. كما أظهرت الدراسة أن مجالس المحافظات (اللامركزية) التي كان يُفترض أن تلعب دوراً تنسيقياً لم تنجح في سد هذه الفجوة بسبب محدودية صلاحياتها ومواردها. وأبرزت الدراسة أن ضعف التنسيق يمتد ليشمل العلاقة بين البلديات نفسها، حيث تغيب آليات العمل المشترك وتبادل الخبرات بين البلديات المتجاورة التي تتشارك في تحديات بيئية وزراعية واحدة.

التوصيات

- توصي الدراسة بضرورة إجراء مراجعة تشريعية شاملة لقانون الإدارة المحلية والتشريعات البيئية والزراعية ذات الصلة، بهدف توسيع صلاحيات البلديات الأردنية في المجالين البيئي والزراعي وتوضيحها بشكل لا

يقبل اللبس. ويتضمن ذلك تعديل قانون الإدارة المحلية لإلزام كل بلدية بإنشاء وحدة متخصصة للشؤون البيئية والزراعية، وإدراج التنمية البيئية والزراعية كمهام أساسية ملزمة للبلديات وليس اختيارية، وتحديد معايير أداء بيئية وزراعية واضحة تُقاس عليها أداءات البلديات. كما يجب تعديل قانون حماية البيئة لمنح البلديات صلاحيات رقابية فعلية على مصادر التلوث ضمن حدودها الإدارية، مع تزويدها بسلطة فرض العقوبات والغرامات. وينبغي كذلك تعديل قانون الزراعة لإشراك البلديات بشكل فاعل في حماية الأراضي الزراعية ومنع تحويلها إلى استخدامات غير زراعية، وإنشاء سجل وطني للأراضي الزراعية على المستوى البلدي. كما توصي الدراسة بإصدار نظام خاص بالتنمية البيئية والزراعية البلدية يحدد الإجراءات والآليات والمعايير بشكل تفصيلي.

- توصي الدراسة بإصلاح شامل لنظام التمويل البلدي في المملكة الأردنية الهاشمية لضمان توفير موارد مالية كافية ومستدامة للأنشطة البيئية والزراعية. ويتضمن هذا الإصلاح تخصيص نسبة لا تقل عن 15% من الموازنة البلدية للأنشطة البيئية والزراعية، وإحداث رسوم بيئية محلية كرسوم إدارة النفايات المتقدمة ورسوم التلوث ورسوم استخدام الأراضي الزراعية، وتخصيص جزء من عوائد الضرائب العقارية للبلديات لتمويل مشاريعها البيئية والزراعية. كما يجب إنشاء صندوق وطني لدعم التنمية البيئية والزراعية البلدية يُمَوَّل من الموازنة العامة ومن المنح الدولية، ويُخصص لدعم البلديات الصغيرة والمتوسطة التي تفتقر إلى الموارد الذاتية. وتوصي الدراسة كذلك بتشجيع البلديات على تطوير مشاريع استثمارية بيئية وزراعية تُدرّ إيرادات ذاتية، كمشاريع إعادة التدوير والمشاتل البلدية والزراعة الحضرية التجارية، مع تقديم حوافز ضريبية للبلديات التي تحقق مؤشرات أداء بيئية وزراعية متميزة.

- توصي الدراسة ببناء القدرات البشرية والمؤسسية للبلديات الأردنية في المجالين البيئي والزراعي من خلال برنامج وطني متكامل. ويتضمن هذا البرنامج استقطاب كوادر متخصصة في الهندسة البيئية والزراعة المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية للعمل في البلديات، وتصميم برامج تدريبية مستمرة للموظفين البلديين الحاليين تشمل أحدث التقنيات والممارسات في الإدارة البيئية والزراعية، وإنشاء دبلوم مهني متخصص في "الإدارة البيئية والزراعية المحلية" بالتعاون مع الجامعات الأردنية. كما يجب إنشاء وحدة مركزية في وزارة الإدارة المحلية متخصصة في دعم البلديات فنياً في المجالين البيئي والزراعي، وتوفير استشارات تقنية للبلديات التي تفتقر إلى الكفاءات المتخصصة. وتوصي الدراسة كذلك بإدماج مفاهيم التنمية البيئية والزراعية في برامج تدريب أعضاء المجالس البلدية المنتخبين، لضمان وعيهم بأهمية هذا الدور وأولوياته.
- توصي الدراسة بإنشاء آلية تنسيق مؤسسية فاعلة ودائمة بين البلديات والجهات الحكومية ذات العلاقة في المجالين البيئي والزراعي. ويتضمن ذلك إنشاء لجنة وطنية عليا للتنمية البيئية والزراعية المحلية تضم ممثلين عن وزارة الإدارة المحلية ووزارة البيئة ووزارة الزراعة ووزارة المياه والري ورؤساء البلديات الكبرى وممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الزراعي، تجتمع بشكل دوري لوضع السياسات وتنسيق الجهود. كما يجب إنشاء لجان تنسيقية على مستوى كل محافظة تربط البلديات بمديريات الزراعة والبيئة والمياه المحلية، وتُعنى بتنفيذ الخطط البيئية والزراعية المشتركة. وتوصي الدراسة كذلك بإنشاء منصة رقمية موحدة لتبادل البيانات والمعلومات البيئية والزراعية بين البلديات والجهات الحكومية، وتفعيل آليات العمل المشترك بين البلديات المتجاورة التي تتشارك في تحديات بيئية وزراعية واحدة، مثل إدارة الأحواض المائية المشتركة ومكافحة التصحر العابر للحدود البلدية.

- توصي الدراسة بتبني نهج تشاركي مجتمعي في التخطيط البيئي والزراعي على المستوى البلدي، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية. ويتضمن ذلك إلزام البلديات بإشراك المواطنين والمزارعين ومنظمات المجتمع المدني في إعداد الخطط البيئية والزراعية المحلية من خلال جلسات استماع وورش عمل تشاركية، وإنشاء لجان استشارية بيئية وزراعية محلية تضم خبراء ومزارعين وممثلين عن المجتمع المحلي. كما يجب تطوير شراكات مع القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع بيئية وزراعية بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية، خاصة في مجالات إدارة النفايات والطاقة المتجددة والزراعة الحضرية. وتوصي الدراسة كذلك بتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية (كبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي) للحصول على الدعم الفني والمالي ونقل الخبرات. فضلاً عن ذلك، يجب إطلاق حملات توعية مجتمعية مستمرة لتعزيز الوعي البيئي والزراعي لدى المواطنين، وتشجيع المبادرات المجتمعية في مجالات التشجير وإعادة التدوير والزراعة المنزلية.

المصادر والمراجع

1. العبادي، محمد سليمان، والخزاعلة، أحمد عودة. (2023). دور البلديات الأردنية في تحقيق التنمية البيئية المستدامة: دراسة ميدانية. *مجلة الإدارة المحلية والتنمية*، 14(2)، 189–224.

2. الزعبي، خالد محمود، والعموش، رنا فؤاد. (2022). التحديات البيئية في المملكة الأردنية الهاشمية ودور الإدارة المحلية في مواجهتها. *المجلة الأردنية للعلوم البيئية*، 18(3)، 312–348.

3. الحراحشة، يوسف عبدالله. (2023). التنمية الزراعية المستدامة في البيئات الجافة: الحالة الأردنية. *مجلة العلوم الزراعية العربية*، 41(1)، 78–115.

4. وزارة الإدارة المحلية. (2022). *التقرير السنوي لأداء البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية*. عمّان: وزارة الإدارة المحلية – المملكة الأردنية الهاشمية.

5. الطراونة، سعاد علي، والحياري، محمد سالم. (2024). الإطار القانوني لعمل البلديات الأردنية في المجال البيئي: قراءة تحليلية نقدية. *مجلة القانون والسياسة*، 29(4)، 456–492.

6. بني هاني، عمر ناصر، والشرايدة، ليلى خالد. (2023). الزراعة الحضرية وشبه الحضرية ودور البلديات في تطويرها: دراسة تطبيقية على بلديات شمال الأردن. *المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية*، 16(2)، 134–171.

7. العجارمة، فايز حمد، والدباس، مريم عبدالله. (2022). اللامركزية والتنمية المحلية المستدامة في الأردن: الفرص والتحديات. *مجلة الدراسات الإدارية والسياسية*، 24(3)، 267–301.

8. وزارة البيئة الأردنية. (2023). *الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة 2023–2030*. عمّان: وزارة البيئة – المملكة الأردنية الهاشمية.

9. الصمادي، إبراهيم محمد، والرواشدة، هالة عادل. (2024). دور البلديات في إدارة النفايات الصلبة وأثره على التنمية البيئية في الأردن. *مجلة العلوم البيئية والاستدامة*، 12(1)، 89–126.

10. وزارة الزراعة الأردنية. (2022). *الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2022–2030*. عمّان: وزارة الزراعة – المملكة الأردنية الهاشمية.